

الفصل الأول

أمة (الفييس بوك)

عندما أصبح ديفيد كاميرون رئيسًا للوزراء في بريطانيا، حدّد موعدًا مع رئيس دولة أخرى، هو مارك زاكيريغ. نعم مارك زاكيريغ ذاته: الطفل الملياردير المعجزة، مؤسس موقع (فييس بوك). ناقش رئيس الوزراء ديفيد كاميرون ورئيس (فييس بوك) مارك زاكيريغ خلال الاجتماع الذي عقد في (10 داوونينغ ستريت)، سبل استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، في تسلّم بعض المهمّات الحكومية المعينة، وإبلاغ صانعي السياسات العامّة¹.

وبعد مرور شهر على ذلك الاجتماع، عقد كاميرون وزاكيريغ محادثات؛ لمتابعة ما تمّ في الاجتماع الأول، بُتّت على موقع (يوتيوب) لاحقًا. كان كاميرون يرتدي بدلة وربطة عنق، بينما ارتدى زاكيريغ بلوزة زرقاء قطنية². قال كاميرون لزاكيريغ واصفًا المخاوف المالية للمملكة المتّحدة: «لدينا مشكلة كبيرة في هذا الشأن».

شرح زاكيريغ كيف يمكن استعمال (الفييس بوك) بصفته قاعدة لخفض الإنفاق، وزيادة المشاركة العامّة في العملية السياسية قائلًا: «ما أعنيه هو أن كل هؤلاء الناس، لديهم أفكار خلاقة وكمّ هائل من الطاقة يرغبون المشاركة فيها، وأعتقد أنّ (الفييس بوك) بالنسبة إلى كثير من الناس مجرد وسيلة سهلة ورخيصة للغاية لتواصل أفكارهم. رد كاميرون: «منتهى الذكاء».

وخلال عام واحد فقط، أصبح لزاكيريغ دور مع صنّاع القرار السياسي. فقد حضر في مايو من عام 2011م، قمة الدول الثماني العظمى؛ الاجتماع السنوي لقادة الدول العظمى (سمّيت تيمّنًا بالاقتصادات الثمانية الرائدة في العالم: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وكندا، وروسيا)³. وقد نقلت وسائل الإعلام أنّ قادة العالم، بدءًا من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووصولًا إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، كانوا يخافون زاكيريغ أكثر ممّا كان يخافهم هو⁴. وقد لخصّ زاكيريغ كيف لعب (الفييس بوك) دورًا في الحركات الديمقراطية في أنحاء العالم كافة، وفرض أجندته السياسية الخاصة، وحث المسؤولين الأوروبيين على التراجع عن عزمهم وضع خطة لتقنين الإنترنت. قال زاكيريغ: «يقول الناس لي إنّ الدور الكبير الذي لعبته خلال الربيع العربي كان مميّزًا، ولكن من ناحية أخرى فإنّ إتاحة المشاركة، وجمع هذا الكم من المعلومات يثير المخاوف».

من الغريب أن يعدّ مارك زاكيريغ رئيس دولة. ربما يكون هذا صحيحًا، لكنّ (الفييس بوك) يملك نفوذ أمة وقدرتها كاملة. فهو يعدّ بأعضائه البالغ عددهم 750 مليون شخص، ثالث أكبر أمة في العالم؛ فيه مواطنون، واقتصاد، وعملة، ونظام لفض النزاعات، وعلاقات مع أمم ومؤسّسات أخرى.

أحسّست بوجود مكيدة بعدّ مواقع التواصل الاجتماعي أممًا قائمة بحد ذاتها، وبعد أن شاهدت الفيديو الذي يحوي النقاش الذي دار بين كاميرون وزاكيريغ. بدأت أتساءل، ما نوع الحكومة التي تقود (الفييس بوك)؟ ما هي سياساتها؟ وبما أنّها تعدّ أمة، فهل لدى هذه الأمة دستور ما؟

ينجذب الناس إلى (الفييس بوك)، مثلما انجذب المستوطنون الأوائل إلى أية أمة حديثة العهد بحثًا عن الحرّية. وتزيد مواقع التواصل الاجتماعي الفرص للناس؛ فقد يغدو شخص عادي مراسلًا إخباريًا، ينبّه العالم عند وقوع كوارث طبيعية أو أزمات سياسية، أو قد يصبح محققًا يساعد الشرطة على حل الجرائم. وبإمكان صنّاع الأفلام والموسيقيين المبتدئين أيضًا، أن يعرضوا أعمالهم على عدد كبير من المتتبّعين على مواقع التواصل الاجتماعي.

تقوم مواقع التواصل الاجتماعي باستغلال الطاقات الموجودة لدى الناس بصورة جديدة، وأعدادت تعريف الفن؛ وذلك بقيام الفرق الموسيقية والكتّاب بعرض مسودات أعمالهم، واستغلال رأي الجمهور لتغيير الموسيقى، وكلمات الأغاني، وأحداث القصص. يمكن لأيّ كان أن يغدو عالمًا، ويشارك في مشروع بحث عن طريق استغلال رأي الجمهور. وفي ما يعرف بـ (جالاكسي زوو)، صنّف أناس من العامّة معلومات مليون مجرّة، ونشروا النتائج في مقالات علمية. ويستغل (الفييس بوك) رأي الجمهور؛ لترجمة محتواه إلى لغات جديدة. وتقدّم مواقع التواصل الاجتماعي طرقًا جديدة لتمكين العامّة من التفاعل مع الحكومة، فقد طلب البيت الأبيض آراء متبّعيه على موقع (تويتر) حول قانون الضريبة⁵. أنشأ بعدها موظف من المجلس الاقتصادي الوطني مدوّنة تتضمّن عناوين إلكترونية لأسئلة طرحها المتبّعون، بصفتها نوعًا من الطرح والمناقشة حول المنحى الذي يجب أن تتّخذه السياسة الضريبية. ووضعت شبكة التواصل الاجتماعي التي أنشأتها مدينة سان فرانسيسكو في عام 2011م، تطبيقًا للهاتف الجوّال يتيح لمستخدميه التقاط صور للحضر الموجودة في الشوارع، وأيّة أشياء أخرى في حاجة إلى صيانة، ثم تحميلها على موقع الجهة المختصة؛ كي يتسنى إصلاح الضرر. وبإمكان الناس أن يستخدموا موقع الشبكة نفسه؛ للتطوّع لتقديم المساعدة إذا كانوا يتقنون التنفّس الاصطناعي؛ إذ يتيح تطبيق الهاتف الجوّال المرتبط بشبكة تحديد المواقع العالمية (جي.بي. أس)، طلب المساعدة عندما يصاب شخص بأزمة قلبية في أثناء لعب الغولف مثلاً، حيث يقوم بتجنيد المتطوّعين المتواجدين في المنطقة للقدوم إلى الحفرة رقم سبعة، وتقديم المساعدة.

وبإمكان الأشخاص استخدام (الفييس بوك)، و(تويتر)، و(يوتيوب) عندما يطفح الكيل من حكوماتهم، لتحريض آخرين للنزول إلى الشارع والتظاهر. في الماضي، كان القيام بالمظاهرات المناوئة للحكم يتطلّب قائدًا ذا جاذبية، قد يتعرّض من جانبه إلى القتل أو إلى تدمير مقرّه. ولكن، من الصعوبة بمكان إيقاف مجموعة متفرّقة من المعارضين كتلك التي تشكّل أمة (الفييس بوك). ومن الصعب إخماد الآلاف من النيران الثورية الملتهبة على طول الشبكة العنكبوتية.

لمواقع التواصل الاجتماعي فوائد جمّة؛ فهي تبقىنا على تواصل مع أصدقائنا القدامى، وتعرّفنا إلى أناس جدد يملكون اهتماماتنا نفسها. وتُنشئ منطقة آمنة نحن بأمسّ الحاجة إليها. يقول الفيلسوف إيان بوغوست: «لقد دُمّرت الحواجز الفاصلة بين الأشخاص، وخصّخت، وأصبحت تحت المراقبة، خلال العقود المنصرمة، لكن ما دُمّر بالأخص هو حياة اليافعين والمراهقين بسبب المخاوف الإضافية من الاختطاف، والاستغلال، والجريمة، والفساد الأخلاقي»⁶. تشكّل مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة إلى بوغوست، مرتعًا للتسكّع والتعرّف إلى الموضة السائدة، والدور الذي كانت تلعبه صالات الألعاب الإلكترونية في الماضي.

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي موجودة في كل مكان، وضرورية، وتسبّب الإدمان. لم يعد التواصل عبر الشبكات الاجتماعية مجرد تسلية، بل أصبح أسلوب حياة. يتوقّع الناس أن يكونوا قادرين على الولوج إلى مواقع (الفييس بوك) و(مايسبيس)، وطرح أفكارهم عبر موقع (تويتر) أين ما ذهبوا. كانت الهواتف الجوّالة والإنترنت ممنوعة في أماكن معيّنة مثل المحاكم، حتى زمن قريب. لكنّ المؤسسات الاجتماعية لم تعد تمنع أحدًا من البقاء بعيدًا عن أصدقائه الموجودين على (الفييس بوك)، أو جمهوره الموجود على (تويتر). ظهرت الكثير من المشكلات نتيجة لذلك، كأن يصادق قاضٍ متهمًا، أو أن يطلّع أحد أعضاء هيئة المحلّفين على الصفحة الخاصة بأحد الشهود على (الفييس بوك) ليتأكّد من مصداقيته، أو كأن ينشر محامون في مدوناتهم معلومات سرية تخص العملاء.

قاومت المؤسسة العسكرية الأمر إلى أقصى حد. فقد أصدرت قيادة مشاة البحريّة الأمريكية في أغسطس من عام 2009م، قرارًا يقضي بمنع الجنود من استخدام (الفييس بوك) و(مايسبيس) و(اليوتيوب) على الشبكة الخاصة بالقيادة⁷. كانت مخاوف الجيش هي ذاتها مخاوف كل منّا: انتحال الشخصية، والقرصنة الإلكترونية، والثغرات الأمنية الأخرى. لكنّ المخاطر التي واجهتهم كانت أعظم؛ فمن المزعم للمرء أن يضطر إلى إصدار بطاقة إثمانية بدل تلك التي قرّصنت عن طريق لعبة البلاي ستيشن⁸، لكنّ الوضع سيكون أخطر إن سرقت أسرار تصميمات عسكرية من قبيل دول أخرى، أو قُتل الجنود؛ لأنّ خطط المعركة قد كُشفت⁹.

كان الحظر الذي فرضه الجيش منطقياً باستثناء حالتين. كان من الصعوبة بمكان، حمل الناس على التطوع في خدمات المتطوعين المسلحة كافة. وانخفضت الروح المعنوية لدى الجنود، عندما انقطع عنهم أصدقاؤهم وأفراد عائلاتهم على (الفييس بوك) و(مايسبيس) وكان الاتصال بالشبكة العنكبوتية أمراً أساسياً في أمور عسكرية بحثة، حيث كان الجنود في حاجة إلى استعمال تطبيقات معينة للهواتف الذكية، مثل: (آي سناب، وشووتر) لاستعمال الأسلحة بكفاية قصوى، وتقدير مسار الطلقات. ويتيح تطبيق آخر للجندي معرفة مواقع الجنود الحلفاء والمقاتلين الأعداء عبر خريطة تُحدَّث تلقائياً¹⁰. حتى أنه يوجد تطبيق يدعى (جيبغو) يترجم لهجة عراقية بعينها¹¹. وآخر يدعى (تيلي هيلث موود تراكر) لفحص القدرات العقلية لدى الجنود¹².

في فبراير من عام 2010م، قام الجيش الأمريكي بفتح المجال لمواقع التواصل الاجتماعي بصورة كبيرة، حين أعاد تشكيل شبكة الإنترنت الخاصة به المسماة نيبيرنيت (ترمز إلى نظام مسير شبكة الإنترنت غير السرية)، وهي تعدّ أكبر شبكة إنترنت داخلية خاصة في العالم؛ ليستنى للجنود استخدام تطبيقات (يوتيوب، وفييس بوك، ومايسبيس، وتويتر، وجوجل)¹³. ووَزَع الجيش هواتف ذكية على الجنود؛ بهدف معرفة مدى فاعليتهم في الحالات القتالية وغير القتالية¹⁴. ويؤتى بالشبكات اللاسلكية التي تشغل التطبيقات في ساحة القتال محمّلة على المركبات، والطائرات، ومناطق الهواء¹⁵.

وهذه الحال لا تطبق على قواتنا فحسب، بل تتعداه لتشمل أعداءنا أيضاً. إذ يكشف تقرير وضعته وكالة الأمن القومي في عام 2010م، وأسمته «استخدام الإرهابيين لمواقع التواصل الاجتماعي: دراسة على (الفييس بوك)»، أن مؤيدي الجهاد والمجاهدين يستخدمون (الفييس بوك) بازدياد؛ لإيصال المعلومات عن عملياتهم، ومن ضمنها طرق صناعة المتفجرات المحلية الصنع باللغة العربية، والإنجليزية، والإندونيسية، والأوردو وغيرها من اللغات¹⁶.

يوجد على (الفييس بوك) مجموعة تضم ألفي عضو، تنشر مقاطع فيديو عن «إطلاق النار التكتيكي»، و«كيف تستخدم بندقية أي كي 47»، و«كيفية تفكيك بندقية أي كي 47 وتركيبها»، وما إلى ذلك¹⁷. وتتضمّن صفحات أخرى، لمجموعات إسلامية على (الفييس بوك)، مقاطع فيديو تُظهر قتلى وجرحى فلسطينيين في غزة، وروابط إلى مقاطع فيديو خاصة بتنظيم القاعدة على (يوتيوب)، وأخرى تروّج للانتحاريات من النساء. كل ذلك متاح للعامة حتى من دون الحاجة إلى أن يصبحوا «أصدقاء» لتلك الصفحات على (الفييس بوك). والمجرمون يستخدمون الشبكة العنكبوتية للحصول على المعلومات، بداية من اختيار الأماكن التي سيسرقونها عن طريق تتبع كلمة «إجازة»، ووصولاً

لاستخدام محرِّك البحث للتدرَّب على القتل. وقد توجد عملية القتل الافتراضية مفصَّلة خطوة بخطوة على أرشيف محرِّك البحث، مثلما هي الحالة مع الممرضة التي قتلت زوجها بعد أن بحثت في محرِّك (جوجل) عن «السموم التي لا تترك أثرًا»، و«القوانين المحلية في ما يخص الأسلحة النارية»، و«السموم الفتاكة»، و«قوانين ولاية بنسلفانيا المتعلقة بالأسلحة النارية»، و«مستويات الأنسولين السامة»، و«كيف ارتكب جريمة قتل»، و«كيفية شراء بندقية صيد في ولاية نيو جيرسي»، و«عامل محصر للوصل العضلي العصبي»، و«هيدرات الكلورال»، و«الكلورال وتأثيراته الجانبية»، و«الوالغرينز»¹⁸.

ويتيح (الفييس بوك) أيضًا بثًا حيًّا وواقعيًّا للجرائم في أثناء وقوعها، ويسمح للمجرمين بتلقِّي العون من الأصدقاء الموجودين على صفحاتهم. فعندما حاولت شرطة ولاية يوتا الأمريكية، اعتقال أحد أفراد عصابة (جاسون فالديز)، تحصَّن نورتينوس في إحدى غرف النزل، وأخذ فتاة تدعى فيرونیکا جنيسين رهينة. وبينما حاصره فريق الأسلحة والتكتيكات الخاصة (سوات) من خارج النزل ودخله، كتب جاسون ست «حالات» على صفحته على (الفييس بوك) باستخدام هاتفه المزوَّد بخدمة (أندرويد)، وأضاف خمسة عشر صديقًا جديدًا إلى صفحته، وتجاوب مع عدَّة تعليقات مرسله من أصدقائه وعائلته، وحمل صورة تظهره مع الرهينة وعنوانها «لدي رهينة لطيفة أليس كذلك؟». عندها كتب صديق له تعليقًا على صفحته، يخبره أنَّ عنصرًا من فريق (سوات) يكمن بين الشجيرات، قائلاً: «القناص بين الشجيرات، ابقَ حذرًا». أجاب جاسون: «شكرًا يا صديقي على المعلومة»¹⁹.

بعدها بثماني ساعات، كتب جاسون تعليقه الأخير قائلاً: «حسنًا، كنت أنوي إطلاق سراح الرهينة، لكنَّ هؤلاء الملاعين حاولوا اقتحام المكان مع أنني حذرتهم ألا يفعلوا؛ لذا أطلقت رصاصتين ويبدو أننا سنعود لما بدأنا به». انتهى الموقف حين أطاح العناصر بالباب الأمامي للغرفة والحائط من غرفة مجاورة باستخدام المتفجرات. كانت الرهينة على ما يرام وانتهى المطاف بجاسون في العناية الحثيثة، وتفكَّر الشرطة باتِّهام صديق جاسون بعرقلة العدالة؛ للتبويه الذي أرسله إليه بخصوص العنصر²⁰.

من السهل معرفة أنضمام الناس إلى (الفييس بوك) أو غيره من مواقع التواصل الاجتماعي، لكن من الصعب توقُّع ماذا سيحدث إن أصبحت مواطنًا في هذا العالم الجديد. قد يكون لديك فكرة عمَّا أنت مقبل عليه، إذا أردت الانضمام إلى كيبوتس في إسرائيل، أو تعليم اللغة الإنجليزية في اليابان، أو الانخراط في صفوف الجيش، أو الرحيل إلى مزرعة في الأرياف. لكنك لا تعرف جيِّدًا عواقب أن تصبح مواطنًا في مواقع التواصل الاجتماعي حين تسجِّل في (الفييس بوك)؛ لتعرف أين يقودك هذا القرار، والتحوُّل الذي سيحدثه في حياتك. تتغيَّر القوانين التي تحكم (الفييس بوك) أو

شروط الاستخدام، بسرعة ومن دون سابق إنذار؛ يعذك في يوم أن قائمة أصدقائك مخفية، ولكنه يظهرها في اليوم التالي.

قد يعتقد المرء أن (الفييس بوك) يعزز حرية التجمع التي كفلها الدستور، بما أنه يسمح بإنشاء المجموعات. مثل: «لجنة لم شمل دفعة 1995م»، و«أنا أحب جستن بيبير»، و«الحرية لثلاثي غرب ممفيس». لكن استخدمت بعض العلاقات على (الفييس بوك) ضد واضعيها. فقد أُدين القضاة وعوقبوا؛ لصداقتهم مع محامين على (الفييس بوك) على الرغم من أن الأمر مقبول في الحياة الواقعية. وتعرض أحد حراس السجون في بريطانيا في واحدة من الحالات إلى الطرد؛ لأنه أضاف سجيناً إلى لائحة أصدقائه على (الفييس بوك)²¹.

يوجد جزء مهم من حرية التجمع، وهو الحق بإخفاء عضوية المرء بتجمع ما. سمحت المحكمة العليا الأمريكية في عام 1958م على سبيل المثال، لجمعية الحقوق المدنية للأمريكيين السود، بإخفاء لائحة أعضائها عن حكومة ولاية ألاباما. وقالت الجمعية إن إجبارهم على نشر الأسماء من شأنه «حرمان أعضائها العامين من الانخراط في تجمع قانوني لدعم قناعاتهم المشتركة»²². برزت المحكمة قرارها بعدم إجبار الأعضاء على كشف هوياتهم، بسبب خشية الناس من ممارسة حقهم في حرية التعبير، والاشتراك في الجهود الجماعية لخدمة معتقداتهم، إن كشفت عضويتهم في المنظمات التي ينتسبون إليها. إن الكشف عن عضوية شخص في منظمة ما، قد يؤدي إلى «انتقام اقتصادي، وفقدان الوظائف، وتهديد بالإكراه الجسدي، وغيرها مما قد ينتج عن الحقد لدى العامة»²³.

كشفت مواقع التواصل الاجتماعي مع ذلك، جمعيات ظن الناس أنها ستبقى سرية، عندما غير موقع (الفييس بوك) سياسته من دون سابق إنذار في عام 2009م، بأن أصبحت قوائم الأصدقاء والانتماءات مكشوفة للعلن، وخارج سيطرة الأعضاء على مدى خصوصيتها، كان للأمر صدى واسع على مستوى العالم. استجوبت السلطات الإيرانية كل من كان على لائحة الأصدقاء، لمعارضين النظام الإيراني الموجودين في الولايات المتحدة، أو احتجزته. تعرض البعض إلى الضرب، واحتجز الأمريكيون الموجودون في إيران وصودرت جوازات سفرهم، فقط لأن لديهم حساب على (الفييس بوك).

وعلى عكس الديمقراطية، يعيد (الفييس بوك) تعريف العقد الاجتماعي بشكل أحادي الجانب، بأن جعل من الأمور الخاصة أموراً عامة، ومن الأمور العامة أموراً خاصة. أصبحت المعلومات الخاصة عن الناس متوافرة لطرف ثالث. في الوقت نفسه، تستخدم الجهات العامة مثل الشرطة،

مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بأنشطة سرّية كانت تخضع لمراقبة العامّة سابقاً. فحتى لو كانت الشرطة في حاجة إلى مذكرة لدخول بيت ما، فهذا لا يمنعهم من معاينة الصور الموجودة على (الفييس بوك) للحفلات التي يقيمها الطلبة في المرحلة الثانوية في بيوتهم. إذا رأوا الكؤوس الحمراء البلاستيكية السيئة السمعة، التي توحى أن اليافعين يتناولون الكحول، فيأمنهم توجيه تهمة تزويد قاصر بالخمير إلى الأهل.

قد تظن أن عائلتك فقط هي التي تطلع على المعلومات التي تضعها، لكن باستطاعة تغيير بسيط في رمز جهاز الحاسوب، تمكين (الفييس بوك) الذي يديره القطاع الخاص، من إرسال تلك المعلومات إلى حيث يريد سهواً أو متعمداً. وضع (الفييس بوك) ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، معلومات خاصّة تشمل نتائج الفحوصات الطبية، وأرقام البطاقات الإئتمانية، وصوراً حسّاسة في الأيدي الخطأ. وعلى عكس لاس فيغاس، ما يحدث في (الفييس بوك) لا يبقى في (الفييس بوك).

سبقت مواقع التواصل الاجتماعي ألعاب الشبكة المتعدّدة اللاعبين، حيث كان الناس يتواصلون عبر شخصيات مجسّدة بيتكرونها، وكانت لا تشبه الشخص الحقيقي الذي تمثله عادة. لكن ما يحدث اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي، يتعدّى تقمّص دور معيّن. والتضمينات أخطر من مجرد ربح أو خسارة غنيمة، أو كنز أو نقاط خبرة.

يطلب (الفييس بوك) إلى المشترك استخدام اسمه الحقيقي وعنوانه البريدي، على عكس مواقع التواصل الاجتماعي في الماضي. والأمور التي تتم على (الفييس بوك) ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، لها تبعات على أرض الواقع.

تعرّضت نساء للطرد من عملهن؛ لأنّ صورهنّ على (الفييس بوك) أظهرتهنّ بملابس فاضحة، وتعرّض طلبة متفوقون للفصل من مدارسهم؛ لأنّهم انتقدوا معلّمهم على موقع (مايسبيس). وأقنع شخص حاصل على إطلاق سراح مشروط، ومتهم بجيازة سلاح ناري هيئة المحلّفين ببراءته، وادّعى أنّ الشرطي الذي قبض عليه هو من وضع المسدس؛ لأنّه كتب أنّه يشعر بمزاج «للمراوغة» على (مايسبيس)²⁴.

تبحث الجامعات والشركات عبر (الفييس بوك) و(مايسبيس) بصورة دورية؛ لتحديد إذا كانت ستقبل الراغبين بالالتحاق بها. توجد خدمة لتقصّي الخلفيات التي ينتمي إليها الناس تدعى (سوشيل إنتلجنس كورب)، تجعل إعدادات الخصوصية للملفات والصور المنشورة لكل مستخدم على (الفييس بوك) على وضع «العامّة»²⁵. وتحتفظ الشركة بالملفات مدّة سبع سنوات، فحتى لو رفعت الصورة

التي تظهرك مرتدياً قميصاً كتب عليه «الحرية لشارلي مانسون»، فسوف تجد صعوبة في الحصول على وظيفة.

وقد أوضح فنانون كيف تُستخدم المعلومات المنشورة عبر (الفايس بوك) في غير محلها، فقد ابتكر الفنانان الإيطاليان باولو شيريو واليساندرودودوفيكو موقع (لوفلي فيسيز دوت كوم)؛ وهو موقع مواعيد مزيّف يستخدم المعلومات الموجودة على صفحات مشتركى (الفايس بوك) المتاحة للعلن. فقد استخدم برمجيات حاسوبية لنسخ أسماء، وصور، ومواقع، أكثر من مليون مشترك على (الفايس بوك)²⁷. استخلص البرنامج ربع مليون وجه، واستخدم الفنانان منهاجاً معيناً يميّز الوجوه، ويقيم الملامح والتعبيرات لتصنيف الصور إلى ست فئات: وصولي، وهادئ، وفكاهي، ودمث، ومخادع، وأنيق²⁸. ناقش باولو واليساندرودودوفيكو الدفاع وراء المشروع عند عرضه في مهرجان برلين للفنون حيث قالوا: «عندما يصبح المرء جزءاً من موقع التواصل الاجتماعي، يدفع الثمن بأن يتعرّض لإطلاق الأحكام». يسخر المشروع من الثقة التي منحها 500 مليون مستخدم للمنصة (الفايس بوك) ويذكرهم أنّه يوجد - مثلما في الواقع - عواقب لنشر معلومات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي²⁹.

بدأت هويتنا الرقمية الموجودة على الشبكة العنكبوتية: البريد الإلكتروني، والمواقع الشخصية، وصفحات الإعلام الاجتماعي، بالتغطية على هويتنا الحقيقية. وبما أننا نعمل ونتحدّث ونواعد عن طريق الشبكة، فنحن نُنشئ نسخة رقمية من أنفسنا، تعيد تعريف ما نحن عليه، وقد ترخي بظلالها علينا في أي وقت.

لا يحوّل (الفايس بوك) ما هو خصوصي إلى عمومي فحسب، بل يفعل العكس أيضاً. كان المسؤولون في الحكومة في حاجة إلى إذن خاص أو مذكرة: لمعرفة خصوصيات الناس سابقاً. أمّا الآن فيستطيعون مراقبة ما ينشر على (الفايس بوك)، ومواضيع البحث على (جوجل)؛ للوصول إلى أدق التفاصيل عن حياة الناس. يفتش مسؤولو تطبيق القانون في الصفحات الشخصية المفتوحة للعلن؛ لإيجاد أدلة على جرائم ارتكبت، أو للتنبؤ بالحالات الطارئة، مثلما تفعل وكالة الأمن القومي الأمريكية، التي تراقب استعمال مصطلحات معينة على مواقع التواصل الاجتماعي: مصطلحات تتراوح من «الجريمة المنظمة» إلى «حجر صحي»³⁰. فقد حدّدت وكالة الأمن القومي في مبادرة عام 2011م، 350 مصطلحاً ستراقب، تشمل: «لحم الخنزير» و«لقاح» و«قرصنة» و«جهاز المسح» و«غزمان»، وحتى «الإعلام الاجتماعي».

وأوصت مذكرة أصدرتها دائرة الجنسية والهجرة الأمريكية في عام 2008م، «بمصادقة» طالبي الجنسية لمراقبة مدى شرعية العلاقات التي يقيمونها، والتفتيش عن الأدلة؛ لمعرفة إذا وجد زواج لا يتناسب مع المعايير القانونية التي وضعتها الدائرة³¹. على سبيل المثال، إنَّ الرغبة النرجسية الموجودة لدى كثير من الناس تغذّي حاجتهم إلى الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء، ما يمنح مكتب مكافحة الاحتيال والأمن القومي، موقعاً رائعاً لمراقبة المستفيدين والمتقدمين، الذين تحوم حولهم الشكوك بأنهم يقومون بأنشطتهم الاحتيالية، وتحدّد المذكرة مواقع التواصل ذات الشعبية بين مجموعات عرقية معيّنة، مثل: موقع (مايجينت دوت كوم) الشائع بين اللاتينيين، وموقع (موسلم دوت كوم) الذائع الصيت لدى المسلمين³².

وحتى الحكومات فقد بدأت باستخدام رأي الجمهور في التحقيقات. ويتوافر كاميرات الهاتف الجوّال الحديثة، والإمكانات الحاسوبية المنتشرة في كل مكان، أصبح باستطاعة الناس التحوّل من متفرّجين على المسلسلات البوليسية إلى المشاركة في القضايا بأنفسهم، فعندما تفجّرت فضيحة تقرير مصاريف أحد أعضاء البرلمان في بريطانيا، نشرت أكثر من 450,000 صفحة على الشبكة العنكبوتية تشتمل على حسابات نفقات. وشارك أكثر من 28,000 شخص في تفتيش رقمي عن مخالفات في إنفاق رئيس الوزراء³³.

وضعت ولاية تكساس تسعاً وعشرين كاميرا مراقبة على طول الحدود مع المكسيك (بمعدل كاميرا لكل ستّة وستين كيلومتراً) وأتاحت لكل من يملك الإنترنت مراقبة الحدود، وإخطار السلطات عن أيّة محاولات محتملة لدخول المهاجرين غير الشرعيين ومهربي المخدرات³⁴. يسمح الموقع الإلكتروني المدعوم من شبكة تواصل اجتماعي يدعى (بلوسيرفو)، للأشخاص من أنحاء العالم كافة، أن يصبحوا «مفوضين افتراضيين في شرطة تكساس»³⁵. تظهر التعليمات على الموقع الإلكتروني بجانب ما تغطيه كل كاميرا، مثل: «بلّغ عن أي شخص يزحف خلال هذه العبّارة» أو «انظر إلى الأشخاص الذين يتحرّكون على الأقدام باتجاه اليمين»³⁶. يقوم مفوض افتراضي في أستراليا بمراقبة الحدود في أثناء تواجده في حانة³⁷، وتمضي أم في نيويورك أربع ساعات يومياً محدّقة بصور للصحراء في أثناء رعاية طفلتها الرضيعة³⁸. وتقوم امرأة من أوكلاهوما ممّن يزورون موقع (بلوسيرفو) كل ليلة بعد إنهاء العمل، بمراقبة حركة النسور الصلع على الإنترنت وتصف مشاركتها قائلة: «أراقب النسور والخارجين عن القانون. إنّه لشيء ممتع للغاية»³⁹.

جذب الموقع الذي أُطلق في نوفمبر من عام 2008م، بمنحة من مكتب حاكم ولاية تكساس قيمتها مليوناً دولار، 130,000 مفوض افتراضي في سنته الأولى. ولكن، وبعد مرور عام على إطلاق

المشروع، قبض على ستّة وعشرين شخصاً فقط، على الرغم من منحة أخرى بقيمة مليوني دولار قد صرفت على المشروع، أي بمعدل 158,800 دولار لكل شخص قبض عليه، وكان هذا الرقم بعيداً عن الهدف الذي وضعته الولاية والبالغ 1200 شخص⁴¹. أمطرت مراكز الشرطة بمئات الرسائل الإلكترونية كل أسبوع، تخبرهم عن «حيوانات المدرّج الموجودة جانب الماء»، أو تقدّم تقارير مزيفة بوجود «بعض الرجال يعبرون الماء، لديهم زجاجة تكيلا وقبعة كبيرة»⁴².

وعلى الرغم وصف مناصري المشروع المفوضين الافتراضيين بأنهم «عيون ساهرة إضافية» تساعد قوات الأمن، إلا أنّ تلك العيون قد تخبّي عاطفة شخصية قوية تجاه الأخطار التي تشكلها الهجرة غير الشرعية. يقول السيناتور عن ولاية تكساس إيليوث شالبلي إنّ الكاميرات «تشكّل دعوة للمتشدّدين للمشاركة في رحلة صيد افتراضية لقتل المهاجرين»⁴³. كلام السيناتور لا يخلو من الصحة، فالتقارير التي يبعثها المفوضون الافتراضيون تصاغ بنبرة عنصرية في بعض الأحيان، مثل: «يظهر أمامي على الشاشة اثنان من ذوي الظهور الرطبة ومعهم كلب»⁴⁴. تشير المراقبة عبر الكاميرات على مدار الساعة، قلق النقاد الذين يعتقدون أنّ ذلك سيثبّت الغيورين، بدلاً من أن الإبلاغ عن محاولات التسلل، قد يقوم المفوضون الافتراضيون «بركوب شاحناتهم مستلين أسلحتهم» مثلما يقول جي ستانلي الناشط في اتّحاد الحرّيات المدنية الأمريكي⁴⁵.

إنّ الصور الحية التي يبتثها موقع (بلوسيرفو) لا تشمل الحدود مع المكسيك وحسب، بل تتعدّها إلى الأحياء الأمريكية العادية، حيث يسمح الموقع للعامة بتوصيل كاميراتهم بالإنترنت؛ للقيام بدوريات تغطّي الأحياء التي يسكنون فيها⁴⁶.

تلتقط الكاميرات الموجودة في الأحياء أمورًا تختلف عن تلك الموجودة في العراء على طول الحدود، فبينما تكشف هذه الأخيرة الحيوانات عادة، قد تصوّر الأولى الناس في أثناء عملهم في مختلف الأنشطة الروتينية؛ بدءاً بشباب وفتاة في سن المراهقة يقابلان بعضهما داخل سيارة، وصولاً إلى أمهات يضربن أبناءهن الصغار عند مدخل البيت. بما أنّ المفوضين الافتراضيين غير ملتزمين بمبدأ تطبيق القانون فحسب، فقد يستخدمون التقارير المرسلّة بطريقة انتقائية؛ كي ينتقموا من الجار الذي يرفع صوت الموسيقى مثلاً، أو يستهدفوا فرداً من فئة غير مرغوبة.

استخدمت بعض مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: (4 شان) وهو أحد المواقع الأكثر تتبّعاً على الإنترنت، قوة رقمية تعادل في الحياة الواقعية القوة القصوى لدى رجال الشرطة. فقد أقسم مستخدمو (4 شان)، عند مشاهدتهم مقطع فيديو يظهر فيه مراهق يعذب قطة أن يقتلوا أثره،

ويسلموه إلى العدالة. شاهد مستخدمو (4 شان) مقاطع أخرى للفتى موجودة على حسابه على (اليوتيوب)، وطابقوا خلفية الغرفة التي يوجد فيها بأخرى من صورة موجودة على موقع للتواصل الاجتماعي⁴⁷. استمرت مطاردة الفتى على الإنترنت في مواقع اجتماعية متعدّدة، حتى عُثر على صفحته على (الفييس بوك)⁴⁸. حيث تتبّعوا الفتى، ووجدوه في مدينة لوتن بولاية أوكلاهوما، وأبلغت السلطات المحلية عنه.

وعلى صعيد متّصل، عاقب أعضاء موقع (4 شان) ذاتهم الشخص الذي يُعتقد أنه معتد؛ بنشر عنوانه، وقرصنة حاسوبه، ومضايقته بمكالمات هاتفية ورسائل إلكترونية وهمية. وعندما اتّهمت سارة بايلن بخرق قانون تمويل الحملات الانتخابية، من خلال استغلال بريدها الإلكتروني الخاص بها بصفقتها حاكمة لجمع التبرعات، قرصن أعضاء (4 شان) البريد الإلكتروني الخاص ببايلن، ونشروا كلمة العبور خاصتها، وتداولوا لقطات لشاشتها كلما كانت تهم بإرسال بريد إلكتروني⁴⁹.

تتقمّص مواقع التواصل الاجتماعي واجبات رجال الشرطة والقضاة، وأحياناً تتحدّى مبادئ الديمقراطية العزيزة عليهم والمليئة بالتحديات عادة. وتمشّط الشرطة مواقع التواصل الاجتماعي لاكتشاف دلالات على سوء السلوك، وتُنشئ حسابات وهمية لمصادقة أفراد العصابات⁵⁰ ومراقبتهم، وتبحث دائرة الدخل الوطني في (الفييس بوك، ومايسيس) عن أدلة على حركات تتم على أموال خاضعة للضريبة، وأماكن تواجد المتهربين من الضرائب⁵¹. وتعد المحاكم ما ينشره الأهل على مواقع التواصل عن ارتيادهم الحفلات، علامة على الإهمال تجاه الأبناء. بينما تبدو هذه الاستعمالات الدستورية نوعاً من المساعدة على حفظ الأمن، إلاّ أنّها تتعارض مع حق الحماية القانونية التقليدي، والمبدأ الذي ينص على حرّية المواطن من التتبّع الدائم.

تطرح هذه الأساليب أسئلة محيرة، فقد وُجدت الحكومات في الدول الديمقراطية لتحمي المواطنين وتحفظ حقوقهم. فموظفو الصحة العامة، مثل باقي موظفي الحكومة، مقيّدون في كمية المعلومات التي تخص المواطنين التي تُجمع أو تُعلن. وتحتاج الشرطة أيضاً إلى سبب مقنع، ومدكّرة تفتيش لجمع الأدلة. وتطبّق الضوابط الدستورية على كل خطوة تقوم بها الجهات الرسمية. ولكن ما الذي سيحدث عندما تقوم الجهات المحلية والاتحادية بالتحايل على تلك القوانين، ودفع المواطنين المدنيين لجمع الأدلة عبر مواقع التواصل، أو طلب معلومات خاصة من المواقع مباشرة عن أشخاص، مستقاة من الأخبار والصور التي يضعونها؟ هل تخضع الأدلة التي جُمعت بتلك الطريقة للضوابط الدستورية؟

يوقّر التدقيق بنتائج البحث عن أعراض الأنفلونزا عبر محرّك (جوجل)، مؤشراً أفضل من الذي توفّره التدابير التقليدية التي تتخذها الجهات الصحية الحكومية؛ لمعرفة المناطق الجغرافية التي ينتشر فيها المرض. لكن هل من الممكن السماح لموظفي الصحة العامة في الولاية، بالأطلاع على عمليات البحث الخصوصية؟ ماذا لو اكتشفوا أنّ شخصاً يبحث عن معلومات تخص مرضاً سارياً؟ هل يجب أن يكون لدى موظفي الصحة العامة الصلاحيات، لتتبّع هذا الشخص وإخضاعه للحجر الصحي؟ وفي حال وصل المواطنون الذين يساعدون رجال الأمن إلى المخالف قبل الشرطة الحقيقية، ما الذي سيمنعهم من تطبيق القانون عليه بأنفسهم؟ وفي ظل العلاقة الضبابية التي تجمع الحكومات بمواقع التواصل الاجتماعي، من يتحمّل المسؤولية عند وقوع الأخطاء؟

يتعدّى دور (الفييس بوك) كونه متمماً للواجبات الحكومية، فهو أمة قائمة بحد ذاتها. لديها اقتصاد، وقوانين ضابطة. لكن على عكس الأمم التي تتمتع بالديمقراطية، فإجراءات السير فيه تبدو أقرب إلى دليل استخدام جهاز حاسوب منها إلى دستور. تجري كل الحقوق باتجاه واحد؛ يفعل (الفييس بوك) ما يحلوه ولا يملك المواطنون إلاّ جزءاً يسيراً من حق الطعن أو النقد، إلاّ إذا أرادوا الاستغناء عن (الفييس بوك) نهائياً. تعفي قوانين فيدرالية عدّة - وضعت لتنظيم عمل الإنترنت قبل إنشاء مواقع التواصل الاجتماعي - مواقع التواصل الاجتماعي من أيّة مسؤولية تقريباً. وبسبب تلك القوانين، لا يمكن محاكمة مواقع التواصل بتهم خرق الخصوصية، والتشهير، أو الأعمال الإجرامية التي تسببها المنشورات التي يضعها الناس على المواقع.

تحوّل مواقع التواصل الاجتماعي معلومات الأشخاص الخصوصية إلى مصدر دخل خاص بها. يجني (الفييس بوك) معظم أمواله بصفته منصّة للإعلانات. يبيع (الفييس بوك) مساحات إعلانية على الموقع، ويساعد المعلنين على جعل الإعلانات ذات صبغة شخصية، وموجّهة إلى أعضاء بعينهم باستخدام المعلومات التي يضعها الأعضاء على صفحاتهم. يستخدم المعلنون كلمات أو تفاصيل ذات دلالة، مثل: الحالة الاجتماعية، والموقع، والاهتمامات، والأنشطة، والكتب المفضّلة، والديموغرافيا، ومعلومات عن الوظيفة، ثم ينشر (الفييس بوك) الإعلان على صفحات الأعضاء المستهدفين. وقد قُدّر دخله من الإعلانات في عام 2010، بـ 1.86 مليار دولار، حسب موقع (إيماركت) المختص بالتسويق عبر الإنترنت.

يجني (الفييس بوك) الأموال أيضاً عن طريق اتفاقيات العائد المشترك، مع الشركات التي تعرض ما يزيد عن 550,000 تطبيق على الموقع، من ضمنها الألعاب، مثل: (مافيا وورز وفارمفيل). وفي عام 2011م، أخطر (الفييس بوك) كل مطوّري الألعاب أنّ عليهم قبول الدفعات بالعملة التي يتعامل

بها موقع التواصل؛ نقاط (الفييس بوك)⁵⁸. وسيكون لذلك أثر كبير في أرباحه؛ لأنه سيحتفظ بـ 30% من مجموع النقاط، وبذلك ستصل أرباحه الإجمالية إلى نصف مليار دولار من عوائد التطبيقات⁵⁹.

ليس (الفييس بوك) وحده من يترجّح من معلومات الأشخاص الخصوصية الموجودة على الإنترنت، فقد ابتكر طالب من جامعة (ستانفورد)، يدعى هاريسون تانغ بمساعدة أصدقائه برنامج (سبوكيو)، وهو تقنية بحث تجمع معلومات عن ملايين الأفراد المتواجدين على مواقع التواصل الاجتماعي، والأماكن البعيدة على الإنترنت. ولا يقوم (سبوكيو) بتجميع معلومات من مئات المصادر على الإنترنت وخارجها - ما بين القوائم العقارية واستطلاعات السوق⁶¹ - فحسب، بل يقوم باستخدام تلك المعلومات لإيجاد وصف للأفراد، مثل: «لديه دوافع ذاتية»، و«يتبرّع لقضية معينة»، و«يسكن مع أحد المحاربين القدامى»، و«يجمع تذكارات رياضية». وعند إدخال اسم شخص على موقع (سبوكيو) الإلكتروني، يمكنك الحصول بالمجان على عنوان ذلك الشخص، ورقم هاتفه (حتى إن لم يكن مدرجاً)، والفئة العمرية التي ينتمي إليها، والجنس، والعرق، والديانة، والحزب السياسي الذي ينتمي إليه، وحالته الاجتماعية، ومستواه التعليمي⁶². ويتضمّن (سبوكيو) صوراً لخرائط (جوجل)، تحدّد مكان سكن الشخص أيضاً. يصف (سبوكيو) نفسه بأنّه «دليل إعلانات، لكن ليس لأي أحد»⁶³. فبإمكانك مقابل أقل من خمسة دولارات شهرياً، الاطلاع على معلومات أكثر، تشمل وصف لممتلكات الشخص (إذا كانت تضم بركة سباحة أو موقداً مثلاً)، وأسلوب حياته واهتماماته، وتقديرات لمقدار الثروة التي يمتلكها (من الطبقة الوسطى مثلاً)، والصحة الاقتصادية (ضمن المعدل، أو قوية جداً مثلاً). ويسمح الاشتراك الشهري أيضاً بعدد محدد من عمليات البحث العكسي (التفتيش في معلومات تخصّ شخصاً آخر من دون إذنه) باستخدام عنوان الشخص البريدي أو اسم المرور خاصته⁶⁵. ويمكن لعمليات البحث تلك استرجاع صفحة الشخص الذاتية على مواقع التواصل والمواعدة، ومعرفة لائحة الأغاني التي يستمع إليها على موقع (باندورا)، والصور التي أضافها على مواقع مثل (فليكر، أو فوتوبكت)، ومقاطع الفيديو التي حملها على (اليوتيوب) والمدونات، وعرض للمنتجات التي أثارت اهتمامه على مواقع التسوق مثل (أي باي)⁶⁶، إذا لم تُحمى تلك المعلومات عن طريق إعدادات الخصوصية. ويسمح اشتراك (سبوكيو إنتربرايز) الذي يكلف 79.95 دولاراً شهرياً للمشارك، بالبحث في ألف عنوان بريدي، وألف اسم مرور كل شهر⁶⁷.

يبحث أكثر من مليون شخص يومياً⁶⁸ في قاعدة بيانات (سبوكيو)؛ ليتخذوا القرارات إذا رغبوا في توظيف شخص ما، أو منحه قرضاً، بناء على ما يقرأونه. تكون المعلومات خطأ عادة؛ لأنها استبطلت من مصادر غير صحيحة أو قديمة، وفُسّرت بأنظمة تحتل الخطأ. لكن الأشخاص

الذين تستباح خصوصيتهم، قد لا يعلمون أنّ شيئاً مثل (سبوكيو) موجود أصلاً، ناهيك عن وصفه إياهم بالعار. لا يؤمن (سبوكيو) أنّه خاضع للقوانين التي تنظّم مكاتب التدقيق المالي، وأنّ عليه إزالة المعلومات غير الدقيقة أو تصحيحها، والحد من قدرة العامّة على الإطلاع عليها. فالقانون ينطبق على الجهات التي تجمع المعلومات عن الحالة المالية للأشخاص، وصفاتهم الشخصية، وأسلوب المعيشة، التي تستخدم في تحديد مدى أهلية الشخص للتوظيف أو الحصول على قرض⁶⁹. لكنّه يدّعي أنّه صُمّم «للتسليّة الصرفة»، وأنّه «لا يهدف إلى تحديد مدى أهلية الشخص للحصول على قرض، أو تأمين، أو وظيفة»⁷⁰. لكنّه يروّج خدماته على أنّها «نظرة لا تقدّر بثمن» على معلومات الأشخاص التي يعرضها، ويضم على صفحته إعلانات مثل: «للحصول على وظيفة، اضغط هنا الآن»، و«هل تريد رؤية صفحة مرشحك على (مايسبيس) و(لنكدلن)؟»⁷¹. وقد نشر إعلانات على مواقع أخرى، وقال في إحداها: «هل يخونك شريك حياتك؟ لم لا تستخدم البحث العكسي في بريده الإلكتروني لتعرفي».

وعندما أُخبرت أستاذًا جامعياً في القانون عن (سبوكيو)، دخل إلى الموقع ليرى الفرضيات التي كتبت عن حياته. تعرّف (سبوكيو) على عنوان البيت، ورقم الهاتف الأرضي والخلوي بصورة صحيحة. ولكون اسم زوجته جيمي، افترض أنّ زوجة الأستاذ هي ابنة الأصغر، وأنقص ثلاثين عاماً من عمره، وافترض أنّه متزوج من ابنته البالغة من العمر ثلاثين عاماً، التي تحمل اسم العائلة نفسه بطبيعة الحال. قد تؤثر الأخطاء على التصنيف الإئتماني للأستاذ؛ لأنّه من المفترض أنّ ابن الثلاثين يكسب دخلاً أقل من ابن الستين. لكن كيف باستطاعتنا الوصول إلى المسؤولين عن (سبوكيو) لتصحيح الأخطاء؟ لي زميل درّس قانون الحاسوب لكنّه لم يسمع به قط حتى أخبرته.

عندما بحث توماس روبينز عن اسمه في (سبوكيو)، لاحظ أنّ الموقع أخطأ في الكثير من الأمور، فقد أخطأ حينما ذكر أنّ روبينز في العقد الخامس من العمر، ومتزوج، ويعمل بوظيفة في مجال التقنيات، ويملك شهادة دراسات عليا، ولديه أولاد. وضم أيضاً صورة من المفترض أنّها لروبنز لكنّها لم تكن كذلك، وأدرج «مستوى الثروة» التي يمتلكها بشكل غير دقيق.

خشي روبنز أنّ تؤثر المعلومات المغلوطة في قدرته على الحصول على التسليف، والحصول على وظيفة، والتأمين أو ما شابه⁷². ورفع قضية ضد (سبوكيو)، لكن المحكمة رفضت ادّعاءه وفقاً لقانون كاليفورنيا للمنافسة غير العادلة؛ لأنّ روبنز لم يقل إنّ تعرّض لأذى فعلي نتيجة للعمل الذي قام به (سبوكيو)⁷³. ولكن سمحت المحكمة بالمضي قدماً في القضية، بناءً على قانون التبليغ عن الأوضاع المالية الفدرالي (قانون ينظّم عملية جمع المعلومات المالية عن الأفراد، وإفشائها، واستعمالها)،

مع إقرارها أن حجج المدعي بأن المدعى عليه يترجّح بصورة دورية، مقابل تقارير تحوي معلومات وتقييمات تخص الثروة الاقتصادية والأهلية الائتمانية للمستهلكين، كافية لدعم استنتاج منطقي ينص على أنّ سلوك المدعى عليه، يقع في مجال قانون التبليغ عن الأوضاع المالية⁷⁴.

يشكّل (سبوكيو) جزءاً من صناعة جمع المعلومات⁷⁵، التي تقدّر عائداتها بمليارات الدولارات وتشمل منظّمات تجمع المعلومات من أماكن متنوّعة لحفظ البيانات، مثل: الملفات الحكومية، والسجلات الإجرامية، ومواقع التواصل الاجتماعي⁷⁶، وتصنّف المعلومات في صورة تقارير، وتباع إلى منظّمات أخرى، مثل: شركات الإعلان، والمشاريع التجارية، والوكالات الحكومية، وشركات البطاقات الائتمانية⁷⁷. ويمكن استخدام المعلومات للتحقّق من خلفية موظف، أو لأغراض البحث التسويقي، ولأهداف أمنية، وعمل لوائح تضم عناوين إلكترونية واستهدافها، أو لتحديد الإعلانات التي تظهر على مواقع التواصل، والمواقع الإلكترونية الأخرى⁷⁸.

عقدت بعض شركات التسويق اتفاقيات مع مزوّد خدمة الإنترنت؛ للاستفادة من المعلومات التي يبعثها الناس عبر أجهزة الكمبيوتر، سواء أكان رابطاً على (الفييس بوك)، أم رسالة بريد إلكتروني إلى حبيب، أم البحث عبر (جوجل) عن «كيفية ارتكاب جريمة قتل». والمفاجئ في الأمر، أنّ المحاكم لا تعدّ تلك الترتيبات التجارية مخالفة لقوانين التجسس، حتى أنّ أحد القضاة قال إنّ حق الخصوصية «يسقط مع أول ضغطة على لوحة المفاتيح»⁷⁹.

إذا كان قادة أمة ما، يعيشون وفق قوانين تختلف عن تلك التي تطبّق على المواطنين، فتلك إشارة إلى وجود أمر خطأ. فعلى الرغم من أنّ هاريسون تانغ ابتكر موقع (سبوكيو)، بهدف جمع معلومات تخص الناس وبيعها، إلاّ أنّه أزال معلوماته الشخصية عن قاعدة البيانات، معللاً ذلك بقوله: «كنت أتلقّى الكثير من الرسائل الإلكترونية والتهديدات»⁸⁰. ومع ذلك، يوفّر (سبوكيو) عناوين بيوت، وأرقام هواتف غير مدرجة، ومعلومات خصوصية عن أناس آخرين من دون إذن منهم، على الرغم من أنّ كشف تلك المعلومات قد يعرّض هؤلاء الناس إلى التهديد أيضاً. ومع أنّ (الفييس بوك) يستغل معلومات الأشخاص الخصوصية، ويتاجر بها بصفقات مع المعلنين ومصمّمي الألعاب، إلاّ أنّه طرد أحد مستخدمي الموقع؛ لأنّه حاول استخدام برنامج حاسوب لنسخ بيانات خاصة به - لائحة الأصدقاء - من صفحته على (الفييس بوك)⁸¹. وهُدّد أيضاً باتّخاذ إجراءات قانونية ضد الفنانين الذين ابتكروا مشروع (لفلي فيسينز)، وأزال حساباتهم عن الموقع⁸². دافع الفنانون عن أنفسهم قائلين إنّ «استفزاز الفن التصويري»، الذي يقدمونه يستخدم معلومات متوافرة للعامة، وبذلك فالأمر قانوني⁸³. لكنّ الفنانين رضخوا نتيجة ضغط من محامي (الفييس بوك). وأغلّقا الموقع،

لكنهم أبقوا على موقع (فيس توفيس بوك دوت نت) الذي يشرح المشروع، بما في ذلك المشتقة القانونية التي واجهوها⁸⁴.

يمكن تفهم انجذاب الناس إلى الشبكات الاجتماعية؛ فهي تتيح لهم التواصل، وتؤدي الغرض نفسه الذي كانت تقوم به الهواتف والرسائل في ما مضى.

لكن القوانين تحميها من الغرباء الذين يتنصتون على مكالماتنا الهاتفية وقرائة بريدنا الخاص. حتى المساجين يمكنهم إرسال رسائل إلى محاميهم من دون أن يطلع عليها مسؤولو السجن. لكن كل ما ينشر على مواقع التواصل مستباح للقائمين على (الفيس بوك)، وأي أحد يبحث عن البيانات. يغير (الفيس بوك) ومواقع التواصل الأخرى، أحداثاً كثيرة في حياتنا: كيف نعاشر، ونتسوق، ونعمل، ونتواصل مع من نحب. ويغيرون العملية السياسية بحد ذاتها. وعندما بثت المناظرة بين جون كينيدي وريتشارد نيكسون، ظهرت المخاوف أن العملية السياسية في طريقها إلى الانحدار؛ لتصبح مجرد مسابقة يفوز بها المرشح الذي يملك حضوراً أكثر عند الظهور على التلفاز. لكن المناظرات التلفزيونية كانت تجرى في العلن، وبإمكان أي شخص اختيار القناة التي تبث المناظرة. وتبنت هيئة الاتصالات الفيدرالية قوانين تضمن للمرشحين وقتاً متساوياً لعرض آرائهم.

يختلف الحال عند الحديث عن مواقع التواصل، فالفائز هنا ليس المرشح الذي يملك حضوراً قوياً على التلفاز، بل الذي يملك أفضل متخصصين بالبيانات. فقد أحرز باراك أوباما الفوز بالانتخابات الرئاسية؛ لأنه كان متواجداً بقوة على الإنترنت⁸⁵. إذ أدار أحد مؤسسي (الفيس بوك)، كريس هيوز البالغ من العمر 24 عاماً حملة أوباما على مواقع التواصل، بعد أن أخذ إجازة من عمله الأصلي؛ لمساعدة باراك أوباما على الوصول إلى سدة الحكم.

تفوق الجمهوريون على أوباما، واكتسحوا واشنطن في انتخابات عام 2010م، من خلال الاستعمال الموجه للبيانات الموجودة على مواقع التواصل، فقد استخدم جامعو البيانات المعلومات التي حصلوا عليها من مواقع التواصل، مثل: اهتمامات الناس بالإنجيل، والمشاركات السياسية السابقة، إن كانوا ناخبين مسجلين أم لا، وتاريخ عمليات التسوق، والملفات العقارية لمعرفة الناخبين المحافظين بالاسم، ثم إرسال تلك البيانات إلى المرشحين عن الحزب الجمهوري، الذين أرسلوا بدورهم رسائل إلكترونية إلى الناخبين مباشرة، قاطعين وعوداً، ومُتخذين مواقف لم تظهر إلى العلن أبداً، وبعيداً عن أعين منافسيهم أيضاً.

بما أنّ الحقوق الشخصية للأفراد، ومستقبل العملية السياسية على المحك، فقد حان الوقت لمعرفة كيف سنحمي أنفسنا بصفتنا مواطنين في الشبكة الاجتماعية. ما المسؤوليات التي يتحملها الأفراد؟ ما القوانين التي يجب أن تحكم ما يمكن أن تفعله مواقع التواصل الاجتماعي، أو طرف ثالث في شخصياتنا الرقمية وبياناتنا؟ ما الحقوق التي يجب أن يحصل عليها مواطنو مواقع التواصل؟ أصبحت المسائل المعقدة التي تسببت بها مواقع التواصل في الواجهة بعد أحداث الشغب التي شهدتها بريطانيا في عام 2011م. شعر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، الذي وصف المجتمعات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي سابقاً بأنها «بارعة»، بشعور مختلف حالما بدأ المشاغبيون بالتواصل في ما بينهم عن طريق (الفييس بوك، وتويتر، والبلاكييري مسنجر) لتبادل المعلومات عن الأماكن المناسبة للنهب.

قال رئيس الوزراء مخاطباً مجلس العموم: «سيصعق كل من يشاهد هذه الأحداث المريعة، من مدى التنظيم الذي حظيت به من الإعلام الاجتماعي. لذا، فتحنّ نعمل مع الشرطة، والمخابرات، والقائمين على وسائل الإعلام لمعرفة إذا كان من حقنا إيقاف الخدمة عن الناس، عندما نكون متأكدين أنّها ستستخدم لأغراض العنف، وخرق النظام، وارتكاب الجرائم». وقد سألت الشرطة إن كانوا في حاجة إلى سلطات أخرى جديدة⁸⁶.

أوضح عضو البرلمان البريطاني ديفيد لامي، أنّ المشاغبيين استخدموا (البلاكييري مسنجر) لإرسال رسائل مشفرة وغير قابلة للتتبع إلى بعضهم بعضاً، وحث الشركة المصنعة لأجهزة بلاكييري، (ريسيرش إن موشن)، على فصل الخدمة كاملة لحين عودة الهدوء إلى الشوارع⁸⁷. طلب رئيس الوزراء إلى (تويتر) و(الفييس بوك) أيضاً إزالة الرسائل، والصور، ومقاطع الفيديو التي قد تذكّر نيران الشغب⁸⁸.

رد مناصرو الحقوق المدنية فوراً. فسأل جيم كيلكوك، المدير التنفيذي لمنظمة المناصرين عبر الإنترنت التي تدعى مجموعة الحقوق الكاملة: «كيف يمكن للناس أن يعرفوا بوجود شخص يخطّط لافتعال أعمال شغب؟» وأضاف: «من الذي لديه الحق بإصدار قرار كهذا؟» ستكون المناصرات المشروعة والاحتجاجات المبررة عرضة للخنق، إذا خضع أعضاء شبكات التواصل والمواقع الإلكترونية إلى الرقابة.

لمواقع التواصل الاجتماعي فوائد جمّة، لكنّ مواطني أمة (الفييس بوك) الذين ينعمون بتلك الفوائد، قد لا يدركون أنّ لها مساوئ أيضاً. أُسست الأمة اليافعة منذ أمدٍ ليس بالبعيد، قبل أقل من

عشر سنوات تحديداً. كان المواطنون الأصليون طلبية جامعات، ما زالوا صغاراً على تجربة التمييز المستفحل في أماكن العمل، والعلاقات العاطفية، أو عند الحصول على قرض مالي بناءً على ما نشره على مواقع التواصل. وعلى الأرجح، لم يدركوا بعد إلى أي حد تتأثر حياتهم الواقعية بما يجري مع نظيرهم الرقمي.

انضم الناس إلى أمة (الفييس بوك) سعياً وراء حرية التجمع والتعبير، والفرصة لتطوير الذات. لكن ما لم يتم حماية حقوق الأفراد، فستعمل مواقع التواصل على تضيق تصرفاتهم، والحد من فرصهم بدلاً من توسيع آفاقها. ومن الناس من فقدوا وظائفهم فعلياً بسبب أنشطة قانونية تماماً، كظهور صورة على (الفييس بوك) لموظف يحتمي النبذ. وظهرت معايير جديدة للتصرف لا تعكس أموراً خارجة عن النطاق، مثل أن «يصادق» القضاة المحامين.

تقوم مواقع التواصل الاجتماعي، بالاستيلاء على الكثير من مسؤوليات الحكومة التقليدية من دون أية حماية قانونية لمواطنيها. إن الهدف الاقتصادي المحدد لمواقع التواصل - الترويج من البيانات الشخصية - مجهول من قبل المواطنين الذين قد يوصلهم ذلك إلى مكان لا يؤدون العيش فيه.

وُضع دستور الولايات المتحدة من قبل سياسيين فلاسفة، كان همهم يتمحور بوقار حول السؤال الميتافيزيقي: ما الذي يجب عمله للوصول إلى الازدهار على المستويين الفردي والاجتماعي؟ كانوا على يقين أن العيش الملهم والمتناغم، يتطلب تبني مبادئ تناسب شتى المجالات؛ من حل النزاعات إلى تشجيع الإبداع، ومن تنظيم العلاقة مع الأمم الأخرى، إلى حماية حقوق الأفراد.

اعترف السياسيون بأهمية حماية خصوصية الفرد، وأكدوا على سهو الإجراءات الحكومية. فقد طلبوا أن تكون القوانين الضابطة للعلاقة بين المواطنين والحكومة معروفة بوضوح سلفاً، وأن لا تغيير من دون إخطار المواطنين ومعرفة رأيهم بالأمر. فضّلوا أن تكون الحكومة منفتحة بشأن ما تفعله، مؤمنين أن «أشعة الشمس هي أفضل مطهر»، مثلما قال القاضي في المحكمة العليا لويس برانديز بعدها بمئة عام، ولاحظوا أهمية أن يكون المرء قادراً على إعادة حساباته، والحصول على بداية جديدة.

نجد أن هندسة الحاسوب وجمع البيانات لا الفلسفة، هي القوة المحركة لسياسات أمة (الفييس بوك). إن ما يحفز الاقتصاد في (الفييس بوك) هو السعي وراء المزيد من المعلومات والمزيد من الناس؛ لأن الدخل الذي تجنيه الخدمة يعتمد على مقدار البيانات التي تُجمع. يتجاهل مديرو مواقع التواصل عادة، القيم التي يتمركز حولها الدستور الأمريكي. ويرى مؤسسو (الفييس بوك) مثلاً، أنه

يجب التخلّي عن الرغبة في الحصول على الخصوصية، فعلقَ مارك زاكيربيرغ خلال مقابلة في عام 2010م، على قرار (الفييس بوك) جعل بعض المعلومات التي كانت خصوصية في ما مضى عامّة قائلاً: «أصبح الناس يشعرون بأريحية ليس فقط في مشاركة معلومات من شتى الأنواع، بل بانفتاح أكثر ومع عدد أكبر من الأشخاص»⁹⁰. يقول المبرمج السابق لـ (الفييس بوك) شارلي شيفر: «أشعر أنّ مارك لا يؤمن بالخصوصية كثيراً، أو أنّه على الأقل يؤمن أن الخصوصية مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف»⁹¹.

تمنعك الطريقة التي بنيت عليها مواقع التواصل الاجتماعي، من إعادة اكتشاف نفسك. فبمجرد أن تصبح المعلومات والصور التي تخصك على الشبكة؛ عندها قد تستخدم ضدك إلى الأبد.

بما أننا أصبحنا نعيش في عالم مواز على (الفييس بوك)، فقد آن الأوان أن نعرف ماهية المبادئ التي يجب أن تحكم هذه الأمة، تماماً مثلما يحدث عند إنشاء بلد جديد. هل ما زالت المبادئ التي تأسست عليها الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى، تلقى صدى عند الناس في وقتنا الحالي؟ هل تستطيع تلك المبادئ إرشاد الأحكام التي تطبّق في مواقع التواصل الاجتماعي؟

قد يبدو مقترح وضع دستور لمواقع التواصل الاجتماعي سخيفاً. فمواقع (الفييس بوك)، ومايسبيس، وجوجل، وتويتر، ويوتيوب، جميعها كيانات خاصة، بينما يتحكّم الدستور الأمريكي بتصرّفات الحكومة فقط، وليس الكيانات الخاصة. لكن هذه ليست هي الحال في بلدان أخرى، مثل ألمانيا، وإيرلندا، وجنوب إفريقيا، ودول الاتحاد الأوروبي⁹²، حيث تطبّق المبادئ الجوهريّة المنصوص عليها في الدستور على القطاع الحكومي والشركات الخاصة أيضاً. وفي النهاية، توجد شركات أقوى من بعض الحكومات، و(الفييس بوك) مثال حي على هذه الحالة.

وحثّى في الولايات المتحدة، تُعدّ المبادئ الجوهريّة المنصوص عليها في الدستور مرشداً للقطاع الخاص. قامت الفكرة المستوحاة من التعديل الرابع عشر، الذي ينص على المساواة في الحماية تحت مظلة القانون، بتمكين الكونغرس من تشريع قوانين الحق المدني التي تضبط سلوك المؤسسات والأفراد. مثلما ألهم بند حماية الخصوصية الموجود في التعديل الرابع القضاة، للسماح برفع قضية على المؤسسات أو الأفراد الذين يفشون خصوصيات الآخرين من دون إذن.

لسنا في حاجة إلى التفكير في دستور مواقع التواصل الاجتماعي على أنه حزمة من القوانين- مثل قانون الواردات الداخلي- التي تتحكّم بأدق تفاصيل ما يمكن للمواقع القيام به. وبدلاً من ذلك، يجب عدّه مرجعاً يعبر عن القيم الجوهريّة، التي يجب استخدامها للحكم على الأنشطة التي تجري على مواقع التواصل ومواطنيها. حيث يمكن استخدام تلك المبادئ؛ للبت في الجدل الدائر في

المجتمع حول مواقع التواصل، ليس فقط تقديم الإرشاد للمواطنين في ما يخص التقنية التي يجب أن تُرفض، بل قرارات المحاكم والمشرّعين التي تتّفق بالمبادئ التي يجب أن تسود أيضاً.

تستطيع المبادئ مساعدة المحاكم في كثير من الحالات على البت في قضية، وتحليل قانون سارٍ، والسماح باستخدام دليل معيّن في المحاكمة من عدمه. وتستطيع تلك القيم تقديم الإرشاد إلى المشرّعين الذين يبنون قوانين جديدة لتنظيم عمل مواقع التواصل.

تتغيّر طبيعة مواقع الاتصال باستمرار. تُطرح تقنيات جديدة، ما يضع المستخدم أمام مسائل جديدة. قد تكون حزمة من القوانين الدقيقة والصارمة التي تنظّم عمل المواقع فاعلة الآن، لكن سرعان ما ستصبح بالية شأنها شأن قوانين أخرى وضعت لحماية الناس، مثل قوانين التنصّت الهاتفي، وقوانين التوافق، التي فشلت في خدمة احتياجات مجتمع الإنترنت الحالي وحمايتها. يجب أن يكون دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، على عكس قانون الواردات الداخلي الصارم، مرناً وخاضعاً للمبادئ الأساسية التي يجب عدم التخلي عنها. يجب أن تخاطب أحكامه الإجراءات التي تقوم بها الوكالات الحكومية، والمؤسسات المجتمعية، والمجتمع بشكل عام.

لدى كل أمة ديمقراطية مبادئ تتحكّم بالحقوق التي يملكها الأفراد في المُلْكِيَّة، والخصوصية، والحياة، والحرية. ويستحق مواطنو أمة (الفييس بوك) الشيء نفسه.